

تقرير
الأمين العام عن أعمال المنظمة



الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة السادسة والثلاثون
الملحق رقم ١ (A/36/1)



الأمم المتحدة

تقرير
الأمين العام عن أعمال المنظمة

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة السادسة والثلاثون
الملحق رقم ١ (A/36/1)



الأمم المتحدة
نيويورك ١٩٨٢

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

أولا

متسقة ومقبولة عموما ، أن تبذل أقصى الجهود النابعة من الحنكة السياسية المبدعة . ومن ثم ، فإن المسألة الأساسية بالنسبة إلى الأمم المتحدة هي ما إذا كان بمقدورنا أن نستفيد من وعينا ومعرفتنا في العمل معا وفي الوقت المناسب قبل أن تغطي مشاكلنا على ما لدينا من قدرات لمعالجتها بطريقة منظمة وسلمية .

ثانيا

وإذا نظرنا إلى الوراء على مدى قرابة عشرة أعوام مضت قمت فيها بعلمي كأمين عام للأمم المتحدة نرى أن هناك بدون شك تقدما في مجالات كثيرة ، كما أن بعض أزمات معينة ، بما في ذلك حالات الطوارئ الانسانية ، قد حُسمت فعلا . إلا أن المشاكل الرئيسية قد استمرت بل أصبحت أكثر حدة رغم بعض النجاحات في الحيلولة دون تصاعد هذه المشاكل وإفلاتها من قبضتنا .

فقبل عشرة أعوام ، سيطرت على الحالة الدولية الحرب المدمرة الناشبة في الهند الصينية ، والتي بدت مستعصية لا تفيد في حسمها الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية عن طريق التفاوض ، ولم يتسن علاجها ضمن إطار الأمم المتحدة . يضاف إلى ذلك أن تلك الحرب أفسدت العلاقات بين الدول الكبرى وأحدثت أثرها السلبي على نواح كثيرة أخرى في الحياة الدولية . ففي شبه قارة جنوب آسيا كانت الحرب وشيكة ، ونشأت أزمة إنسانية كبيرة . وكانت أكثر بلدان العالم كثافة بالسكان لا تزال غير ممثلة في الأمم المتحدة . وفيما يتعلق بمشاكل الشرق الأوسط وقبرص وروديسيا الجنوبية وناميبيا فقد استمرت الجهود الرامية إلى إيجاد حلول أساسية لها ببارقة أمل ضئيل في تحقيق نجاح مبكر . ويلاحظ أنه في اثنتين من هذه الحالات ، كان التحكم في منطقة الصراع الفعلي يتم بوزع قوات في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم . واستمرت جهود كثيرة متنوعة إزاء مختلف جوانب نزع السلاح . وكانت الحالة الاقتصادية في العالم ، والعلاقة فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية - المعروفة بحوار الشمال والجنوب - مجالا رئيسيا للجهد والقلق .

ومنذ ذلك الحين ، تعرض الوضع العالمي بمختلف مكوناته لتغيرات كثيرة . فقد أخذت جمهورية الصين الشعبية أخيرا مكانها

جاء العام الماضي بأزمات جديدة وبيوادر مشجعة قليلة . فقد أصبح نمط الشؤون العالمية يسلك سبلا غير متوقعة ، منذرة بالسوء أحيانا ، وأدى ذلك إلى خلق توترات جديدة في العلاقات الدولية وإلى تفاقم مشاكل كثيرة قائمة . وانه لمن الصحيح والمناسب أن ننظر إلى هذه الحالة بعين القلق . إلا أنه من المستحسن ألا يغرب عن بالنا أن التغيير والشدائد هي أمور حتمية في شؤون البشر ؛ والواقع أن إحدى المهام الرئيسية للأمم المتحدة هي توفير الاطار المؤسسي الذي يمكن من خلاله تحديد طبيعة وآثار هذه الشدائد والنظر فيها بطريقة متحضرة وسلمية ، بحيث يتسنى في الوقت المناسب اتخاذ ما يلزم من خطوات متضافرة لمعالجة هذه الشدائد معالجة فعالة قبل أن تستفحل وتصبح السيطرة عليها .

إن الملامح الرئيسية التي اتسم بها الوضع الدولي وظهرت في العام الماضي معروفة تماما . فالعلاقات بين الشرق والغرب أصبحت مرة أخرى شديدة التوتر . أما سباق التسلح ، وخاصة التنافس في ميدان الأسلحة النووية ، فقد تواصل بلا هوادة ، ممثلا بذلك ليس فقط خطرا دائما على بقاء البشرية بل أيضا إهدارا هائلا للموارد الحيوية ، البشرية وغير البشرية . وثمة عدد من المنازعات الرئيسية ، المتصلة اتصالا خطيرا بالهيكل الهش للسلم العالمي ، مازال بدون حل ويؤدي باستمرار إلى إثارة العنف والاحباط . ولا يزال الجهد الرامي إلى وضع حلول اقتصادية عالمية تتلاءم مع الواقع الحالي ، يسير في طريق مسدود . وفي الوقت ذاته نرى خطر الفقر والكارثة الاقتصادية يحمق بقطاعات كبيرة من السكان في العالم . كما أصاب العنف والارهاب بمختلف أشكاله أعدادا متزايدة من الضحايا .

هذه صورة قائمة وتدرکہا الحكومات جيدا . والواقع أنه ليس هناك أي نقص في عدد الحلول المطروحة لهذه المشكلة أو تلك ، ولم يكن في حوزة البشرية أبدا من قبل مثل هذه الوسائل المتنوعة لمعالجة مشاكلها . إلا أنه من البين أننا لا نزال بعيدين عن تسوية خلافاتنا إزاء النهج التي يتعين اتباعها والحلول التي يتعين اختيارها ، ولا سيما ان هذه المشاكل ترتبط في حالات كثيرة بتضاربات شديدة بين المصالح ، يتطلب التغلب عليها ، بصورة

إن الحرب بين إيران والعراق ، التي بدأت في أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ قد استعصت حتى يومنا هذا على جهود الأمم المتحدة وجهود التجمعات الأخرى للحكومات في سبيل العثور على حل سلمي .

إن استقلال المستعمرات البرتغالية في ١٩٧٤ واستقلال زمبابوي في ١٩٨٠ جعلتا عملية تصفية الاستعمار تشارف على نهايتها . ولا تزال المشكلة الكبرى البارزة متمثلة في تحقيق استقلال ناميبيا ، وهي مشكلة كانت ولا تزال موضع جهود مكثفة للعثور على تسوية مقبولة دوليا .

وقد استمر خلال الفترة قيد الاستعراض الجهد المبذول لاحتراز تقدم بشأن نزع السلاح ، وبلغ هذا الجهد ذروته في الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة في ١٩٧٨ . وجاءت هذه الجهود متوازنة مع المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف خارج الأمم المتحدة مثل محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية . بيد أن هذه المشكلة التي تعتبر أكثر المشاكل صعوبة وأهمية لا تزال تشكل شاغلا رئيسيا للمجتمع الدولي ويخيم شبحها على جميع المشاكل الأخرى باعتبارها عقبة أمام انتقالنا إلى نظام جديد للعلاقات الدولية أقل خطورة . والواقع أنه حدثت نكسات في التماس اتفاقات لتحديد الأسلحة وإن كان يبدو أن الجهود تبذل حاليا للعثور على أساس جديد لاستئناف عملية محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، واستئناف المفاوضات بشأن منظومات الأسلحة التبعوية .

وعلى الجانب الإنساني ، قادت منظومة الأمم المتحدة الكفاح لمعالجة عدد من حالات الطوارئ الضخمة والتحديات الكبرى ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر الحالة في بنغلاديش ، وفي منطقة الساحل ، وحالة لاجئي افريقيا والهند الصينية ، والحالة الحرجة في كمبوتشيا . وقد أمكن إنقاذ أرواح بشرية لا حصر لها نتيجة لهذه المساعي التي أظهرت بجللاء لافت للنظر ، رغم كل ما واجهته من صعاب ، قدرة المجتمع الدولي على إرسال الغوث إلى ضحايا الحروب والكوارث وبعث الأمل في قلوبهم .

إن الجهود المبذولة لترجمة مبادئ حقوق الإنسان المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى التزامات موجبة قد شكلت إبداعا هاما في تعريف مجال الفلق الدولي المشروع . وقد أظهر المجتمع الدولي اهتماما متناميا بحماية حقوق الإنسان . وتطلع الأفراد والشعوب في جميع أنحاء العالم إلى الأمم المتحدة كي تعمل في فعالية على ضمان تحقيق حقوق

الشرعي في المنظمة . وعلقت آمال عظيمة على عملية الانفراج . وتلت الحرب في شبه قارة جنوب آسيا علاقات محسنة في المنطقة وتزايدت فعالية عملية الاغاثة الهائلة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في بنغلاديش .

أما حرب الشرق الأوسط التي وقعت في عام ١٩٧٣ ، ففضلا عن أنها أحدثت تغييرا بارزا في ميزان الشرق الأوسط ذاته ، فقد وضعت علاقات الشرق والغرب محل اختبار قاس نجت منه تلك العلاقات في النهاية ، وساهمت في إحداث تغييرات جذرية في الحالة الاقتصادية العالمية وأظهرت بما لا يدع مجالا للشك قيمة الأمم المتحدة بوصفها جهازا لعلاج الأزمات والسيطرة على المنازعات . كما أن تلك الحرب أعطت أساسا وزخما جديدين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم . وبقي الشرق الأوسط مصدرا رئيسيا للقلق للمجتمع الدولي واتشغاله طوال هذه الفترة .

وفي سنة ١٩٧٤ غيّر الانقلاب في قبرص وما تلاه من أحداث الوضع جذريا في الجزيرة دون أن يحل المشكلة على الاطلاق . وظلت الأمم المتحدة منذ ذلك الحين في قلب الجهد المبذول لإقامة السلم وصيانتها في قبرص .

وفي سنة ١٩٧٥ وصلت الحرب في الهند الصينية إلى نهايتها أخيرا ، مخلفة وراءها خرابا يعجّ بمشاكل سياسية وإنسانية واقتصادية مازال الكثير منها يلازمنا حتى الآن .

ومنذ الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٧٥ والتطورات في هذا القطر تشكل فصلا من الفصول الرئيسية والمأسوية التي تدور على المسرح الدولي . وأصبحت الأمم المتحدة أوثق مشاركة في لبنان في ١٩٧٨ حين أقيمت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في أعقاب العنف الذي نشب في المنطقة وبلغ ذروته بالتدخل العسكري لاسرائيل في جنوب لبنان . وقد ظلت الحالة في لبنان أحد الشواغل الرئيسية للمنظمة حتى الوقت الحالي .

وفي سنة ١٩٧٩ عملت الأحداث في الهند الصينية ، ولاسيما في كمبوتشيا ، على خلق توترات جديدة مازالت دون حل حتى الآن رغم كل الجهود المبذولة من خلال أجهزة الأمم المتحدة . ونشأت في أفغانستان مشكلة أخرى أثارت أخطر أصداء على المسرح الدولي الأوسع .

وشكلت قضية رهائن الولايات المتحدة في إيران للمجتمع الدولي أزمة جديدة لم يسبق لها مثل أمكن حلها في النهاية في شهر كانون الثاني / يناير من هذا العام .

البدء في فهمها . وقد لعبت الأمم المتحدة ، خلال العقد الماضي ، دورا حاسما في تركيز الاهتمام على هذه العوامل .

وأول هذه العوامل هو وجود أسلحة للتدمير الشامل قادرة ، بكميات أقل بكثير من كمياتها الحالية ، على تدمير مجتمعاتنا . وحضارتنا .

والعامل الثاني هو الانفجار السكاني الذي قد يؤدي في الجبل المقبل إلى الاضرار بالبيئة وهياكل المجتمع الأساسية نهائيا ، بما يسببه من إجهاد لها . وهناك مسألة مرتبطة بهذا المشكل هي كوننا قد أصبحنا في العصر الصناعي معتمدين على مواد خام لا يمكن تعويضها وقد بدأت تنفذ بسرعة فائقة قبل أن تستنبت مواد بديلة .

ويتمثل العامل الثالث في أثر الثورة التي حصلت في مجال الاتصالات فجمعت معا ، في فترة قصيرة جدا من الزمن ، أما شعوبا تعيش في عالم مترابط ولكنها تفتقر إلى القدرة أو الخبرة للعيش معا في وئام . وقد أشار أحد أسلافي إلى هذا الوضع بأنه العالم الواحد الذي فرض علينا قبل أن نكون مستعدين له .

وسوف أرجع فيما بعد فأتناول بمزيد من التفصيل بعض جوانب هذه الظاهرة . إن جميع هذه الجوانب تشير ، وبالجملة ، إلى ضرورة بذل مجهود أضخم بكثير وأكثر وأحسم لجعل المؤسسات الدولية تعمل عملها قبل أن نهوي في منحدر لا رجوع فيه نحو الكارثة .

ما مدى نجاح الأمم المتحدة في مواجهة تحديات عصرنا الكبيرة هذه ؟ لا أملك إلا أن أقول إن المنظمة ، على الرغم من جهودنا وإخلاصنا الذي لا شك فيه ، لم تتمكن بعد من اختراق حجاب العادات والمواقف السياسية للقرون السابقة ، التي لم تكن على عجلة من أمرها كعصرنا هذا ، فتتصدى على نحو حاسم لهذه العوامل الجديدة من وجودنا . إننا نتحدث عن مباحث قلقتنا ونوايانا الحسنة ونعرب عنها ، غير أننا لم نقم حتى الآن بالعمل وفقا للمقتضيات الواضحة لما نحن ضده حقا .

وهناك نزعة في بعض الأوساط وما أكثر ما تظهر ، إلى اعتبار الأمم المتحدة محفلا ضئيل الأهمية ، وأما العمل الحقيقي للعلاقات والسياسات الدولية فيدور في أماكن أخرى خارج الأمم المتحدة . وهذا في رأسي موقف يتسم بمنتهى قصر النظر . إن الواقعيين الذين أسسوا الأمم المتحدة إنما فعلوا ذلك على أثر كارثة عالمية ، وعلموا منهم بأن تلك الكارثة قد حدثت نتيجة للفشل في استخلاص العبر من الماضي . لقد كانوا يعرفون ، وحق علينا أن نتذكر ، السرعة

الإنسان واتخاذ التدابير ضد انتهاكات هذه الحقوق . كما أصبحت المساعي الحميدة للأمين العام أحد العناصر الأساسية والقيِّمة المكتملة للهيئات والاجراءات المكرسة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها .

إن دور الأمم المتحدة الجديد نسبيا المتمثل في تجميع المعلومات والخبرات العملية بشأن المشاكل العالمية الجديدة التي نتجت أساسا عن التغيرات التكنولوجية قد تكتشف منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية والذي عقد في ١٩٧٢ . وكانت موضوعات السكان والغذاء والمياه والطاقة بين الموضوعات التي عقدت بشأنها مؤتمرات عالمية منذ ذلك الوقت ، بينما بذلت أيضا جهود مكثفة بشأن حقوق ومركز المرأة والطفل .

إن الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، اللذين اعتمدا في ١٩٧٤ ، قد خلقا هدفا جديدا فائق التعقيد لمجهود المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى ترتيبات اقتصادية مرضية للعالم الجديد الذي ظهر إلى حيز الوجود منذ الحرب العالمية الثانية .

وفيا يتعلق بالمجموعة المعقدة الهامة من المسائل المتصلة بقانون البحار تم بذل جهد هائل ، حقق نجاحا غير عادي ، وإن يكن غير حاسم بعد ، للتوصل إلى معاهدة شاملة . وهذا موضوع في غاية الأهمية للأمان الاقتصادي للبشرية وفي غاية الأهمية كذلك ، كما تنبهننا مؤخرا ، للسلم والنظام مستقبلا . وأمل أن يتم التغلب بسرعة على الصعاب التي حالت دون إكمال هذه المعاهدة .

لقد أدليت باستعراض سريع لبعض النقاط الأساسية للعقد السابق كتذكرة بتعقيد وتنوع القضايا التي نواجهها ، وبالْحَقِيقَةِ المشجعة وهي أننا ، رغم وجود مشاكل كثيرة لا تزال مستعصية ، نحرز تقدما بالفعل ونحقق إبداعات رغم كل ما نشكومنه دائما من إحباطات وعراقيل .

ثالثا

وفضلا عن مشاكل عصرنا التي أشرت إليها ، هناك بعض العوامل الفريدة من نوعها التي تواجه الإنسانية والتي ينبغي لنا أن نأخذها في الاعتبار إذا أردنا المضي قدما وإحراز تقدم في المهمة الهائلة التي تتمثل في إقامة درجة ما ، معقولة ومقبولة ، من النظام في العالم . وهذه العوامل ، هي إلى حد ما ، نتيجة الثورة العلمية والتكنولوجية التي غيرت حالة الإنسان بطرق مازلتنا الآن بصدد

إسرائيل والجمهورية العربية السورية ، والهجوم الاسرائيلي على المرفق النووي في العراق ، واستمرار حلقة العنف في لبنان وحوله ، هذا العنف الذي تصاعد مؤخرا وكانت له نتائج وخيمة ، كل ذلك أكد الأخطار الملازمة لعدم تحقيق تقدم نحو تسوية شاملة .

إن مأساة لبنان المستمرة هي مذكر شديد الأثر بالحاجة المطلقة إلى سلوك طريق المفاوضات ، مهما ظهر وعرا وصعبا . ووقف إطلاق النار الذي جرى ترتيبه مؤخرا يوفر فرصة يجب ألا تفوت ، إذ أنها لن تتكرر بسهولة . فلا وقف إطلاق نار ، ولا عملية حفظ سلم ، ولا أية وسيلة أخرى لاحتواء النزاع تستطيع ، في نهاية المطاف ، أن تمنح حصول انفجارات عنف جديدة مادامت العناصر الأساسية للمشكلة لم تعالج في مفاوضات تشترك فيها كل الأطراف المعنية . وهنا أود أن أثنى على ضباط وجنود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، الذين أدوا ، بشجاعة وتفان عظيمين ، دورا حيويا في السيطرة على النزاع في جنوب لبنان في ظروف بالغة الصعوبة .

ومع اكتساب أسلحة هجومية لا ينفك تعقيدها في ازدياد ، فإن كل انفجار عنف جديد سيصبح ، لا محالة ، أكثر تدميرا ، وفي الوقت نفسه ، أصعب احتواء من سابقه . ولا نعدو أن نكون واقعيين إذا أشرنا إلى أن شبح الحرب النووية يخيم على المنطقة .

منذ عام ١٩٤٨ والأمم المتحدة منصرفة عمليا إلى القيام بعمليات هدفها كبح النزاع في الشرق الأوسط . ولولا هذه الجهود ، لكانت الحالة دون شك أكثر خطورة وتدميرا بكثير مما هي بالفعل . والمنظمة هي أيضا محفل عالمي وقد يكون من الخير أن تبذل في إطاره الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية . ولا يكفي في مثل هذه الجهود اشتراك جميع المعنيين ، بل لابد من تصميمهم الفعلي على النجاح . والقضايا معروفة جيدا وتتضمن حق جميع دول المنطقة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها وفي منأى عن كل التهديدات وأعمال القوة ، وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، بما فيها حقه في تقرير مصيره ، والانسحاب من الأراضي المحتلة . وفي هذا السياق تبقى مسألة القدس ذات أهمية أولية . ونحن بحاجة ملحة لنقوم ، من أجل مصلحة السلم العالمي ومصالحة شعوب الشرق الأوسط على السواء ، باتخاذ كل التدابير الممكنة لتشجيع إرادة التفاوض والاتفاق على حل لمشكلة الشرق الأوسط المحورية القاسية .

ومن بواعث القلق الشديد للمجتمع الدولي استمرار النزاع بين إيران والعراق . فالحرب ، علاوة على ما تجلبه من آلام إنسانية

التي يمكن بها لعواصف عنيفة غير متوقعة أن تعكر صفو جو السلم ، وبخاصة الآن وقد عجّلت التكنولوجيا العصرية التفاعل المتسلسل بين العلة والمعلول . ونحن اليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، في حاجة إلى الملاجئ والتحصينات المؤسسية التي تحمي مجتمعا الهش من مثل هذه العواصف ، وبحاجة إلى ضبط النفس والتكثيف اللازمين لإدارة مواردنا على هذا الكوكب بتعقل وإنصاف . وتمثل الأمم المتحدة حتى الآن ، رغم جميع مواطن ضعفها ، أحسن هيكل موجود لهذا الغرض . ونحن في حاجة إلى تطوير الأمم المتحدة وتعزيزها وليس إلى إضعافها والاستهزاء بها . لقد قدمت الأمم المتحدة بالفعل خدمة هائلة بتسهيل عملية التغيير الجغرافي - السياسي ، وبامتصاص جزء كبير من الاحتكاك والحراة الناجمين عن تلك العملية ، وبتشخيص الأدواء العالمية ، وباستنباط علاجات لها .

وفي الواقع ، يبدو أنه في مسائل السلم والأمن ، تعود للمنظمة مكانتها بالدرجة الأولى في أوقات الأزمات الدولية الحادة . إذ لا يوجد ثمة أي بديل آخر ، ولهذا السبب وحده فقط نجد الاصرار على التعاون من أجل تفادي النكبات يتغلب مؤقتا على النزوع إلى الشك في المؤسسات الدولية . نحن في حاجة ملحة ، في هذا الميدان وغيره من الميادين ، إلى تطوير المنظمة لكي تصبح وسيلة يومية ، أكثر منهجية وتنظيما مما هي عليه الآن بكثير ، لتحسين وتنظيم مختلف جوانب العلاقات الدولية . عندئذ فقط يصبح الترابط والضغط الحتمي الجديد للمجتمع البشري ليكون عالما واحدا قوة بناءة في الشؤون الانسانية عوض أن يكونا قوة سلبية .

رابعاً

وكما قلت في البداية ، فإن السنة الماضية كانت في الغالب سنة توتر وعلاقات مشدودة بقسوة . فانتكاسات العلاقات بين الشرق والغرب ، وبعض المنازعات الاقليمية غير المحلولة ، هي مركب خطر . ولذلك كرّست القوة الدافعة الأساسية في جهود الأمم المتحدة لمحاولات حل هذه المنازعات أو احتوائها .

وما زالت الحالة في الشرق الأوسط ، بكل تعقيداتهما وتشعباتها ، الشاغل الأساسي للمجتمع الدولي بأسره ، إذ أنها تنطوي على احتمال لانفجار نزاع يهدد سلم العالم . وللأسف لم تشهد السنة الماضية علامات تقدم تذكر نحو تسوية شاملة يمكن في آخر الأمر أن تؤمن مستقبلا سلميا وعادلا لجميع أسمى المنطقة وشعوبها . والواقع ان الحالة المعقدة فعلا قد زادت تعقيدا سلسلة من التطورات الخطيرة غالبا ما كانت عنيفة . فتصاعد التوتر بين

أكرر هنا أن استمرار التأخير في بذل هذه الجهود لن يؤدي إلا إلى تثبيت الوضع الراهن ، الذي يرى كل من الجانبين أنه غير مرض .

أما الأزمة المتعلقة بأفغانستان ، التي أوجدت في العام الماضي توترا وقلقا شديدين لدى المجتمع العالمي بأسره ، فتمثل نوعا من التحدي مختلفا إلى حد ما . وقد أعلنت الجمعية العامة عن المبادئ التي تتصل بهذه المسألة وبينت الاجراء اللازم اتخاذه . وقد بذلت جهود كثيرة لتسهيل إجراء المفاوضات بين الأطراف المعنية بغية التوصل إلى تسوية سياسية عادلة تكفل للشعب الأفغاني التمكن من تقرير مصيره دون تدخل أو اعتراض أجنبيين . وقد عيّنت لهذا الغرض ممثلا شخصيا لي هو السيد خفير بيريز دي كويار الذي قام بزيارتين إلى المنطقة وسواصل متابعة كافة إمكانيات التوصل إلى تسوية سلمية للمشكلة .

ولا تزال الحالة في جنوب شرقي آسيا مدعاة للقلق الشديد . إذ لم يحل السلم والاستقرار بعد بتلك المنطقة التي تعاني من العذاب ، ولا تزال الحالة غير مستقرة ، وخاصة فيما يتعلق بالمشكلة الكمبوتشية .

وعقب مشاورات واسعة النطاق ، عقد في نيويورك في الفترة من ١٣ إلى ١٧ تموز/ يولييه ١٩٨١ المؤتمر الدولي بشأن كمبوتشيا ، الذي دعت إليه الجمعية العامة في قرارها ٦/٣٥ . كما واصلت جهودي لممارسة مساعي الحميدة ، وظللت دائما على علم بالمشاورات التي جرت فيما بين بلدان المنطقة وغيرها من الدول . وما يؤسف له أن هذه الجهود المبذولة على أصعدة كثيرة لم تنجح حتى الآن في سد الهوة القائمة بين مواقف الأطراف والدول المعنية ، ومازال من المتعين إحراز تقدم حقيقي نحو تحقيق تسوية عادلة دائمة لهذه المشكلة المعقدة . ولا بد أن تبذل كل الأطراف المعنية جهودا عاجلة لتحقيق مثل هذه التسوية مع إيلاء المراعاة التامة لمبادئ الميثاق ومقررات الجمعية العامة ، بغية إيجاد حل ينهي حالة خطيرة ما فتئت تحرم شعب كمبوتشيا بل والمنطقة بأسرها من السلم والرفاهية . وفي هذا الصدد ، ألاحظ مع الارتياح أن برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الكمبوتشي الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة قد نجح في الحيلولة دون وقوع أسوأ صور المجاعة والخراب التي كان يخشى حدوثها ، وذلك رغم أن الطريق مازال محفوقا بالشكوك والمشاكل الخطيرة . ومن الواضح ، رغم هذا ، أن التوصل إلى حل أساسي للمشكلة الانسانية لا يمكن أن يتم إلا بتحقيق حل شامل للمسائل السياسية والعسكرية الأساسية .

وخسائر مادية شديدة ، تحمل معها خطر احداث نتائج بعيدة المدى لا يمكن التنبؤ بها في منطقة من مناطق العالم الشديدة الحساسية . ولحفظ السلم والأمن الدوليين لا بد من إنهاء القتال والتوصل إلى تسوية يتفق عليها في أسرع وقت ممكن ، تؤكد الاحترام الواجب للحقوق المشروعة لكلا الطرفين ، وتتفق مع مبادئ العدالة والقانون الدولي .

وقد قدّمت مساعي حميدة إلى إيران والعراق ، في محاولة لحل النزاع بالوسائل السلمية ، وعينت السيد أولوف بالم ، رئيس وزراء السويد السابق ، ممثلا خاصا لي . كذلك أبدى المؤتمر الاسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز اهتماما ماثلا وأرسل أيضا بعثات إلى المنطقة ، وكنت دائم الاطلاع على هذه الجهود .

لقد أصبح جليا أن القضايا التي يقوم عليها النزاع معقدة ولن يكون من السهل التوصل إلى حل لها . وقد قام ممثلي الخاص بمناقشة إجراء تسوية شاملة تتضمن وقف إطلاق النار وانسحاب القوات كما تتضمن الاجراءات المناسبة للحل السلمي للقضايا موضع النزاع . وفي هذا الإصد ، ناقش أيضا التدابير الممكنة التي تجعل بإمكان السفن التجارية من مختلف الجنسيات ، والتي شلها النزاع عن الحركة ، أن تعاد المنطقة . وبرغم أنه لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق حول جميع القضايا ، فإن الدعم المستمر لمهمة ممثلي الخاص من الطرفين قد شجعنا على المضي في جهودنا .

واستمر طوال السنة بذل الجهود لتحقيق تسوية عادلة ودائمة لمشكلة قبرص كجزء من مهمة المساعي الحميدة التي عهد إلي بها مجلس الأمن . وفي نفس الوقت ، تواصل قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص مهمتها الأساسية في حفظ الهدوء في الجزيرة . والصعوبات التي تعترض طريق التسوية السياسية لهذه المشكلة معروفة ولا حاجة لتكرار عرضها هنا . بيد أنني أشعر شعورا قويا بأن التسوية قد تأخرت أكثر مما يجب . ومازالت المحادثات المتبادلة تمثل ، فيما يبدو ، أفضل الوسائل المتاحة للتفاوض بشأن حل هذه المشكلة البالغة التعقيد ، والتي دخلت ، أثناء الأسابيع القليلة الماضية ، مرحلة جديدة بتقديم مقترحات شاملة تتناول الجانبين الاقليمي والدستوري على السواء . وقد أدى هذا التطور إلى إحياء الأمل في أن تدخل المفاوضات الآن مرحلة بنّاءة أكثر من قبل . وللاستفادة من هذه الحالة قد نجد أنا ومثلي الخاص أنه يلزم بذل جهود خاصة وتقديم بعض الأفكار الجديدة ، لدعم الحفز لعملية المفاوضات . وأمل أن تجد هذه التحركات من جانبي قبولا بنفس الروح التي قدمت بها بوصفها أدوات لعملية التفاوض غرضها تسهيل التقدم نحو تسوية يتفق عليها . ولا أملك إلا أن

استمرار السياسات العنصرية التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا حاليا إلى زيادة توتر علاقاتها مع سائر أعضاء المجتمع الدولي .

ولذا فإنه من السير علينا أن ندرك أنه كلما نفذ الصبر ازداد الطلب على اتخاذ خطوات إضافية لتأمين إزالة الفصل العنصري . وقد كان هذا هو السبب الذي دفع الجمعية العامة إلى أن تعقد في باريس مؤخرا المؤتمر الدولي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا .

وهناك مسألة عاجلة أخرى يجب إيجاد حل مبكر لها هي مسألة الصحراء الغربية . فالحالة لانزال متوترة ، ويجب بذل كل الجهود الممكنة لحسمها وفقا لمبادئ الميثاق . وقد أعلنت الجمعية العامة موقفها واضحا في هذا الصدد ، وأكدت من جديد حق سكان الاقليم في تقرير المصير .

وهذا موضوع أولته منظمة الوحدة الافريقية أقصى اهتمامها . وأود في هذا الصدد أن أوجه التحية إلى القادة الافريقيين الذين أدت جهودهم المتفانية إلى التوصل مؤخرا داخل منظمة الوحدة الافريقية تحت رئاسة الرئيس موي رئيس جمهورية كينيا ، إلى اتفاق بشأن التوصل إلى حل سلمي لهذه المشكلة . ولقد أتاحت لي فرصة مؤخرا فاجتمعت بالرئيس موي في باريس وناقشت معه الدور الذي ينتظر من الأمم المتحدة أن تقوم به في تنفيذ قرار منظمة الوحدة الافريقية بتنظيم وإدارة استفتاء في الاقليم والمحافظة على وقف إطلاق النار . وإني أتوقع إجراء مزيد من المناقشات بشأن هذا الموضوع عندما يزور رئيس الوحدة الافريقية مقر الأمم المتحدة قرب نهاية أيلول / سبتمبر .

وفما يتعلق بدور الأمم المتحدة في الترتيبات العملية الرامية إلى حل هذه المشكلة ، فلا شك في أنه سيطلب إلى أجهزة الأمم المتحدة المختصة أن تتخذ القرارات اللازمة .

وفي أمريكا اللاتينية ، يجري حاليا تعديل النماذج السياسية والاقتصادية لتلبية توقعات المجتمعات ، حيث نرى القيم التقليدية هناك تمر بحالة من التطور والتغير . فقد أدت الظروف الجديدة وتغير النهج إلى نشوء تصورات مختلفة للاحتياجات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة . وفي أمريكا الوسطى ، أوجدت هذه التغيرات حالة اضطراب شديد أثارت قدرا كبيرا من الجزع والقلق . وما يزيد من تعقد هذه الحالة وجود عملية تديم نفسها ، ألا وهي توجيه الاتهامات والاتهامات المضادة بالتدخل الأجنبي .

وكان من رأسي دائما أن هذه المشاكل تتطلب حولا سياسية

ومن شأن الركود المستمر في مسألة ناميبيا أن يلحق ضررا بالغا بمصالح شعب ناميبيا وكذلك بالسلم والأمن والتنمية في الجنوب الافريقي ككل . بل ان هذا الركود يحدث الآن أثره في العلاقات الدولية على نطاق أوسع كثيرا من ذلك . أما عملية الغزو الضخمة التي شنتها جنوب افريقيا مؤخرا داخل أراضي أنغولا ، والتي أسفرت عن قدر جسيم من الاصابات والتدمير ، فتهرب على نحو محزن ميسر الحاجة إلى وضع حل لمشكلة ناميبيا ، التي تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية فريدة بشأن إقليمها .

وفي إطار اهتمامي بكسر الجمود الذي دام ، للأسف ، فترة أطول كثيرا مما ينبغي ، اتخذت مجموعة من المبادرات بلغت ذروتها بالاجتماع الذي عقد في جنيف في كانون الثاني / يناير الماضي . ولقد ضاعت فرصة عظيمة عندما أعلنت جنوب افريقيا ، في ذلك الاجتماع ، أنها ليست مستعدة بعد لتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار والشروع في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونتيجة لذلك ، تستمر إراقة الدماء والعنف ، ويزداد الشعور بالاحباط والمرارة ، ويتعين على المستقبل أن يتوقف انتظارا . ورغم مختلف الجهود الثنائية المبذولة منذ ذلك الوقت ، لم يتحقق حتى الآن أي فتح في هذا المجال . ويجب كما قلت مرارا ، أن يظل القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الأساس الذي يستند إليه من أجل بلوغ استقلال ناميبيا . ولست بحاجة إلى التشديد على ضرورة التقدم إلى الأمام والخروج من الطريق الحالي المسدود . وقد أظهرت المناقشة ، التي جرت مؤخرا في الدورة الاستثنائية الطارئة الثامنة للجمعية العامة ، ما يشعر به المجتمع الدولي إزاء هذه المسألة من قلق عميق وغامر . ومن الضروري بذل جهود متجددة ومتضافرة ، لكي تتمكن من الانطلاق دون مزيد من التأخير نحو الحل المتوخى في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي نوقش فعلا مناقشة مستفيضة وتم الاتفاق عليه من حيث المبدأ .

وهناك باعث آخر ورئيسي على القلق في افريقيا هو استمرار سياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، التي نتج عنها قدر كبير من المرارة والنزاع . ولقد شهدنا عبر السنين ما لذلك من نتائج مأسوية . فقد تم الفصل بين الأجناس المختلفة عن طريق شبكة من التشريعات حرمت الأغلبية العظمى من السكان مما لها من الحقوق الأساسية للانسان ، واقتلعت أعدادا كبيرة من السكان من ديارهم ، وأرغمت كثيرين غيرهم على العيش رغم أنهم فيما يسمى بالأوطان . ولا بد من تمكين جميع سكان جنوب افريقيا من المشاركة على قدم المساواة في توجيه مصير بلدهم وإلا استمرت أعمال العنف . وعلاوة على ذلك ، فإنه لا بد وأن يؤدي

مستقبل البشرية كلها ، كاف لتبرير القلق المتزايد من جانب المجتمع العالمي . بيد انه أخذ يتضح الآن بصورة متزايدة أن سباق التسلح ، بكل ما يقوم عليه من اللاعقلانية وكل ما يكتنفه من أخطار ، تبدو عليه دلائل الامتداد إلى العالم بأسره . ففي الوقت الذي لا تزال فيه للكتلتين الرئيسيتين النصيب الأعظم من النفقات العسكرية ، فإن نفقات الدفاع ، بالقيم الحقيقية ، في البلدان الأخرى قد تضاعفت تقريبا في السنوات العشر الماضية ، ولا يزال هذا الاتجاه الصاعد ماضيا في طريقه . فجميع البلدان ، كبيرها وصغيرها ، تحتج باحتياجاتها الأمنية المشروعة لتبرير اشتراكها في تكديس الأسلحة المتسارع . على أن التوترات الناتجة بهذه الطريقة ، علاوة على ما تنطوي عليه من أخطار متأصلة ، قد تطلق اتجاهات تشيع عدم الاستقرار ، بما يصاحبها من خطر التصاعد في حالة اشتراك الدول الكبرى اشتراكا تنافسيا . وإلى جانب ذلك ، ينحوسباق التسلح نحو استنزاف موارد لا غنى عنها أبدا للتنمية ، بسرعة أكبر منها في أي وقت آخر .

إن وجود الأسلحة النووية ، منذ ظهورها لأول مرة في التاريخ ، قد أضاف بعدا جديدا مفزعا للكوراث التي يمكن أن يتعرض لها العالم . وفي الوقت الذي أعربت فيه الحكومات المعنية بحق عن شديد نفورها من استخدام هذه الأسلحة ، فإن مجرد وجودها في اطار العلاقات بين الدول الكبرى الذي يسوده التوتر يشكل تهديدا لم يسبق له مثيل للمجتمع والحضارة الانسانيين . ففي الشؤون الدولية ، يتعذر التنسؤ بما قد يطرأ من ارتباك وتحدٍ وانفعال ، وتتعد الحيلولة دونه أو السيطرة عليه ، وتكون الحرب النووية سريعة التدمير حاسمته . وإذا كان سباق التسلح النووي الحالي بين الدول الأقوى هو أكبر خطر يتهدد البشرية ، فإن قيام سباق مماثل بين دول أخرى تملك المقدرة النووية سيضيف إلى ذلك الخطر وإلى امكانية الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية أبعادا لا حدود لها .

و يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للمجتمع الدولي ، منذ سنوات عديدة ، في تشجيع استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية والحيلولة في الوقت ذاته دون تطبيقاتها العسكرية أو ردع هذه التطبيقات . ومن أهم التدابير المتخذة في هذا السياق ابرام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، التي تضم ١١٥ دولة . وإن التقدم صوب تعزيز الشمولية العالمية لتلك المعاهدة وعموم قبول ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من شأنها أن يذهب شوطا بعيدا في التخفيف من المخاوف من أن يفتح انتشار التكنولوجيا والمواد النووية الباب أمام قدرات عسكرية ممكنة . ومن المهم كذلك

يتم التوصل إليها مع المراعاة التامة لفردية وسيادة كل دولة من دول أمريكا اللاتينية . ومن الضروري أيضا زيادة التعاون الدولي من أجل تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المنطقة والتي تشكل ، في التحليل الأخير ، السبب الكامن وراء الدوام السياسية الحالية . وإني أرحب في هذا الصدد بالجهود المشتركة لفرنزويلا وكندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية التي أعلن عنها في جزر البهاما والتي ترمي إلى المساعدة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي .

وإنه لما يبعث على الأمل أن بلدان أمريكا اللاتينية واصلت اتباع تقليدها في تسوية منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية . وكنت في مناسبات أخرى قد أعربت عن قلقي بصدد النزاع القائم بين الأرجنتين وشيلي بسبب قناة بيغل . وقد طلب هذان البلدان وساطة فداسة البابا يوحنا بولس الثاني ، الذي أدت جهوده المتواصلة إلى تلافي خطر قيام مجابهة عسكرية . وبنفس هذه الروح المتمثلة في التمسك بمبدأ تسوية المنازعات سلميا ، قررت حكومتا إكوادور وبيرو الدخول في مفاوضات بعد سلسلة من الاشتباكات المسلحة في مطلع هذا العام . واستطاعت هاتان الحكومتان ، بموقفها الايجابي ، الحيلولة دون حدوث تصاعد في أعمال العدوان . ويحدوني الأمل في أن تستخدم وسائل مماثلة في تسوية المنازعات الثنائية الأخرى التي نشأت للأسف في المنطقة .

خامسا

وقد تضافرت الأحداث في العام الماضي على تركيز أنظار المجتمع العالمي مرة أخرى على واحدة من المشاكل الرئيسية في زمننا هذا - ألا وهي سباق التسلح ، الذي مضى في طريقه دون رادع على الصعيد العملي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تقريبا ، وامتداده المشؤوم بغير ما حد إلى مجال الأسلحة النووية .

إن ما يسمى بمشكلة سباق التسلح هو في الواقع مركب مؤلف من عدد من المشاكل . وإن أكبر عامل منفرد يزيد من سعار تكديس الأسلحة على الصعيد العالمي منذ وقت طويل هو العداوة بين الشرق والغرب . فبعد فترة من السكون النسبي ، أخذت العلاقات بين الدولتين الكبيرتين تدخل مرة أخرى فترة من التوتر ، وثمة دلائل واضحة على حدوث تصاعد مكثف بشدة في تكديسهما للأسلحة .

وهذا التطور ، بما ينطوي عليه من أخطار واضحة على

تنمية الأنشطة والمؤتمرات المتعلقة باستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية . فقد قدمت هذه اللجنة المؤلفة من كبار العلماء البارزين والمحترمين توجيهها وخبرة فريدين إلى تلك الجهود الأولى . واني أعتقد أنه لو أعيد تشكيلها على مستوى مماثل ، بعد التشاور مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فإنها يمكن ، في اعتقادي ، أن تقوم بدور جديد وببناء للغاية فيما يتعلق بمشاكل مثل تلك التي وصفتها على التسو .

وكنت قد وجهت الانتباه في الماضي إلى العلاقة الوثيقة بين سباق التسلح ورغبة الدول في كفالة أمنها ضد ما تتصور أنه أخطار خارجية ملموسة . وإن احراز تقدم حقيقي نحو عالم منزوع السلاح بالفعل لا بد وأن يقوم إلى حد كبير على تنمية الثقة بين الدول وإزالة بعض دواعي عدم الثقة والعداوة على الأقل .

ولهذا السبب فإنني أمل في استئناف مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية في أقرب وقت ممكن والوصول بها إلى نهاية ناجحة . واني أمل أيضا في أن يشكل الاجتماع القادم بين وزيرى خارجيتي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بداية جديدة للجهود الرامية إلى إعادة الحوار واستئناف المفاوضات البناءة بينها . وإن المقترحات التي طرحت مؤخرا والداعية إلى عقد اجتماعات قمة في مجلس الأمن على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف هي امتداد طبيعي لهذا الجهد المجدد لادامة الحوار والاتصال ، وهي جديرة بدراسة دقيقة .

ومواصلة الحوار جزء أساسي من الجهد الرامي إلى إزالة أسباب الشك والعداوة القائمين بين الدول واللذين يدفعان عجلة سباق التسلح الجاري حاليا في العالم . ولا بد من التسليم بأن السعي إلى تحقيق الأمن المطلق يمكن ، في الواقع ، أن يتسبب في زيادة عدم الأمن . والتاريخ يثبت أن هناك أوقاتا يمكن أن يكتسب فيها سباق التسلح زحما خاصا به ، مستقلا تمام الاستقلال عن الأسباب السياسية التي أثارته في الأصل ، ويؤدي حتما إلى وقوع كارثة .

وإن من واجب المجتمع الدولي أن يسعى إلى أن يكسر ، في كل موضع ممكن ، الدورة المهلكة التي تقود من الشك والعداوة إلى زيادة التسلح ومن زيادة التسلح إلى تزايد حدة الشك والعداوة . وفي نفس الوقت ، يبدو لي من المناسب أن يبذل المجتمع الدولي جهدا مجددا ومتسقا ، يجري على جميع المستويات ، بما في ذلك أعلى المستويات ، لكي يعالج مباشرة الأخطار التي يمثلها سباق التسلح بجميع أشكاله .

ولقد عقدت الجمعية العامة في عام ١٩٧٨ دورة استثنائية

إيلاء اهتمام عاجل للطرق التي تضمن عدم استخدام الوسائل التكنولوجية المتقدمة للتحويل على نظام الضمانات .

وهناك تطور آخر بالغ الأهمية هو الاهتمام المتزايد المولى للمناطق الخالية من الأسلحة النووية ، التي سبق أن قدمت معاهدة تلاتيلوكومثلا ناجحا عليها . فالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية ، إلى جانب كونها تدابير هامة من تدابير عدم الانتشار ، تمثل أيضا خطوات هامة صوب نزع السلاح النووي اقليميا . ومثل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنصرا أساسيا من عناصر التثبّت من التقيد بالالتزامات التي تملها مثل هذه الاتفاقات ويتعين أن توفر هذه الضمانات أقصى درجة ممكنة من الثقة في أن الاتفاق ينفذ تنفيذا كافيا ولذلك فهي ذات أهمية أساسية لفاعليته . والنظر جار في مشاريع تعاونية دولية مختلفة ، كالتخزين المشترك للوقود المعالج بالطاقة المشعة أو البلوتونيوم المنفصل ، لتعزيز نظام الضمانات وتكاملته بترتيبات مؤسسية رجاء تقوية الثقة الدولية . وبما له أهمية كبيرة كذلك أن تتوصل البلدان المزودة والدول المستقبلية الممكنة إلى اتفاقات بشأن شروط التزويد بالموارد والمعدات والخبرة النووية ، وهي اتفاقات ليس من شأنها فحسب أن تدعم عدم الانتشار بل تساعد كذلك على قيام سوق للتزود موثوق منها .

وقد أظهرت الأحداث الأخيرة عظم أهمية أن تتمسك جميع الدول بضمانات عدم الانتشار الفعالة ، سواء أكان ذلك بواسطة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية ، أو أن تقوم ثنائيا باخضاع جهودها النووية بأسرها لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وأنه ينبغي على أية دولة تستشعر القلق من أن النظام قد لا ينذر في الوقت المناسب بامكانية وقوع حادث متوجس منه ، أن تلجأ إلى الاجراءات الدولية التي يشتمل عليها النظام للتحقق من عناصر تلك الظروف .

وقد أثارَت المناقشة الأخيرة بشأن الاغارة على المنشآت النووية العراقية عددا من الأسئلة لم يكن في الامكان في ذلك الوقت تقديم أجوبة شافية لها . وفيما يتعلق بمثل هذه المسائل التي لا تؤثر مباشرة على المستقبل بقدر ما تؤثر على مسألة ما إذا كان سيوجد أي مستقبل على الاطلاق فإنني أشعر أن المجتمع الدولي ينبغي أن يحصل على أفضل المشورات الفنية وأكثرها حجية . ولذا فإنني أعتقد أنه قد يكون من الحكمة إعادة تنشيط اللجنة الاستشارية العلمية ، التي خدمت الأمم المتحدة بجدارة وفعالية في

عبه التكيف الاقتصادي إلى الشركاء في التجارة أو إلى بقية العالم . وهناك أيضا خطر آخر يتمثل في اتخاذ تدابير ثأرية ، الأمر الذي يؤدي إلى نشوء حلقة مفرغة تجد فيها جميع البلدان في نهاية المطاف أنها أصبحت في حالة أسوأ ، مثلما حدث في الفترة ما بين الحربين العالميتين .

إن البلدان الصناعية الكبرى تجد من الصعب على نحو متزايد تخصيص الموارد لتلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية الملحة في وقت يتسم بنمو بطيء ، وتضخم متزايد ، وبقيم نقدية متغيرة وفقدان عام للديناميكية الاقتصادية ، كما أن تنافس مصالح مختلفة على الموارد الحالية جعل من الصعب اتخاذ إجراء لكبح التضخم . وفي الوقت نفسه يستوعب الاتفاق العسكري المزيد والمزيد من الموارد دون تعزيز الأمن الدولي في نهاية المطاف . وهذا العام يجري رصد ٥٠٠ بليون دولار للتسلح في وقت لا يشهد أي تقدم للمساعدة الانمائية التي تسهم اسهاما هاما وأساسيا في الاستقرار الدولي . ان ٥ في المائة فقط من هذا المبلغ تكفي لبلوغ هدف المساعدة الانمائية الرسمية المحدد في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث .

وقد تبين أيضا ، على الصعيد الدولي ، ان من الصعب اتخاذ قرارات ضرورية في أوانها . والتقدم ضئيل وبطيء أكثر مما ينبغي ، كما كان واضحا ، رغم الروح البناءة التي شرع بالعمل بها في الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة . فالحوار الدولي لم يعط في الأشهر الأخيرة الزخم اللازم لتنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية التي اعتمدها الجمعية العامة ، ما خلا تقدما ملحوظا تحقق في التمويل الرسمي المتعدد الأطراف لموازن المدفوعات . وعلى العكس ، فقد زادت التدابير الانفرادية الشك وأضافت إلى العوامل التي تعمل ضد نجاح الاستراتيجية .

وهناك ، على وجه الخصوص ، قصور مقلق في المخصصات من التبرعات التي تحتاج إليها حاجة ماسة المنظمات الدولية التي عليها القيام بدور فعال في انجاز أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية . فمؤخرا ، مثلا ، أدى تعليق بعض عمليات المؤسسة الانمائية الدولية إلى حرمان البلدان النامية ذات الدخل المنخفض من موارد استثمارات لا عوض عنها . وهناك ، في الوقت نفسه ، قيود قاسية مفروضة على الموارد تهدد الدعم الذي ينوي برنامج الأمم المتحدة الانمائي تقديمه إلى البلدان النامية . ومن سوء الحظ أن يجيء ذلك أيضا في وقت أصبحت فيه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، ومعظمها له خبرة أعوام طويلة ، ذات قدرة عالية على توفير المساعدة الانمائية ، ولكنها غير مستغلة استغلالا كاملا .

أرست فيها الأساس لاحراز تقدم مستمر وهام نحو نزع السلاح . لسوء الحظ ، فإن الآمال التي تجسدت في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة لم تتحقق بعد . وتجري الآن الأعمال التحضيرية لعقد دورة استثنائية ثانية للجمعية مكرسة لنزع السلاح ، تعقد في ربيع عام ١٩٨٢ . وسوف تكون هذه الدورة مناسبة ملائمة لبذل جهد مجد ومتمسق لمعالجة الأخطار المرعبة التي يمثلها سباق التسلح معالجة مباشرة .

سادسا

إن نزع السلاح في عصر نووي هو مسألة بقاء . والنظام الاقتصادي والاجتماعي في عصر يتسم بالترابط والتغير التكنولوجي هو مسألة بقاء في صورة لائقة واحترام للنفس .

ورغم محاولات تكييف السياسات الوطنية وتدعيم التعاون الدولي ، لا يزال الاقتصاد العالمي يواجه صعابا بالغة الخطورة ، وهناك حاجة إلى بذل جهد أكبر بكثير إذا كان المطلوب تحقيق نتائج دائمة الأثر . ولا يزال مستوى الأداء الاقتصادي منخفضا بوجه عام ، مما يؤثر على البلدان في كل المناطق . وأصبح الانتاج الصناعي راكدا من الناحية العملية وتباطأ التوسع في التجارة العالمية . وازدادت جذريا أوجه الخلل في موازين المدفوعات ، وتفاقت البطالة والعمالة الناقصة ، ولا يزال التضخم ، رغم ما تحقق مؤخرا من بعض التقدم ، يصل إلى مستويات عالية إلى حد غير مقبول .

ولقد كان للوضع الدولي أثر معاكس على جهود البلدان النامية لتعجيل بنموها وإصلاح مركز مدفوعاتها . وفي عام ١٩٨٠ حدث هبوط فعلي في دخل الفرد في غالبية كبيرة للبلدان النامية ولا يمكن بعد استبعاد عام هبوط آخر في ١٩٨١ . ومن المفارقات أنه في الوقت الذي يزداد فيه أكثر من ذي قبل الادراك بالحاجة إلى التنمية وإلى إعادة النظام إلى اقتصاد العالم ، يوجد احتمال ، إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية ، بأن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع على الكرة الأرضية يمكن أن يتجاوز ٨٠٠ مليون نسمة بحلول عام ١٩٩٠ .

إن مثل هذه الحالة المتسمة بالركود أو بالفقر المتزايد غير مقبولة بالمرة . وهي تحتوي على جذور توتر واضطراب منتشرين يشكلان في التحليل الأخير تهديدا لسلم العالم واستقراره . وفي حالة كهذه يكون من دواعي الانزعاج العميق أن يشهد المرء ضعفا فعليا في الجهد التعاوني الدولي وتأكلا في نظام التعاون المتعدد الأطراف . ولقد ظهر اتجاه متزايد نحو اتخاذ تدابير انفرادية تنقل

ومن زوايا مختلفة ، أكثر مشاكل العالم الاقتصادية والاجتماعية الحاحا والحواجز التي أعاقت تقدمنا حتى الآن . فالمشاكل الاقتصادية الدولية ، في وقتنا هذا ، مرتبطة ارتباطا لا ينفصم بصيانة السلم والاستقرار وتمس سياسة البلدان الداخلية والخارجية على السواء . وان تعقيد هذه المشاكل ونطاقها يتطلبان دراية بالحكم وقيادة سياسية من أعلى المستويات ، إذ أن في تسوية هذه المشكلات مدخلا أساسيا إلى مستقبل مستقر ومزدهر ، وإلى حياة مرضية لجميع سكان هذه الأرض . فليس ثمة ، الا النهج الجريء ، والموارد ذات الضرورة الحيوية ، ما يستطيع أن يداوي الميول الراهنة إلى التجزء وبعثرة الجهد والانفرادية ، التي هي في نهاية الأمر سياسات ضعف ونقص في الثقة بالنفس وبأس .

سابعاً

يتحدث الميثاق ، في المادة ٥٥ ، عن « تهمة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم ... » . والواقع أن الأمم المتحدة حاولت أن تقطع في تقدمها على هذا الطريق شوطاً أطول مما تنبأ به المؤسسون . ولعل الجهود المبذولة للسيطرة على المشاكل التي تمس مئات الملايين من البشر الذين ينتمون إلى مختلف قطاعات الجنس البشري تشهد بوجود الاحساس الانساني والاحساس بالمسؤولية .

لقد أعلنت الجمعية العامة سنة ١٩٨١ سنة دولية للمعوقين ، شعارها « المشاركة الكاملة والمساواة » . وخلق نداء الجمعية العامة استجابة على نطاق أكبر مما كان متوقفاً بكثير . فهناك أكثر من ١٠٠ حكومة أنشأت لجاناً قومية لتنسيق أنشطة لدعم المعوقين ؛ كما اتسم رد فعل الجمهور العام بالحماس ، والأهم من أي شيء آخر أن رد فعل المعوقين أنفسهم قد اتسم بهذه الروح . وعلى الصعيد الدولي ، رتبت أمانة السنة الدولية للمعوقين سلسلة من الحلقات والندوات الدراسية ووضعت خطة عمل طويلة الأجل لمعالجة هذه المشكلة العالمية . ويراودني الأمل في أن يستمر الزخم الذي ولّده هذه السنة ؛ عن طريق تدابير عملية تتكافأ مع متطلبات الحال .

وفي عام ١٩٨٢ ، ستبحث جمعية عالمية مشاكل كبار السن والمسنين .

ويلزم في بعض الأحيان أن تتركز شفقة المجتمع الدولي على مأساة انسانية معينة من مآسي عصرنا . ففي نيسان / أبريل من هذا العام ، أعلن المؤتمر المعني بتقديم المساعدة إلى اللاجئين في افريقيا ، الذي رعته الأمم المتحدة في تعاون وثيق مع منظمة الوحدة الافريقية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ،

إن للمجتمع الدولي مصلحة مشتركة وملحة في عكس الاتجاهات الضارة الراهنة . فتعزيز الدعم الدولي في المجالات الأساسية التي هي الأغذية ، والطاقة ، والمواد الأولية ، والمال والتجارة سيسهم كثيراً في تغيير الحالة الاقتصادية الراهنة لصالح جميع البلدان . وهناك حاجة ماسة إلى معالجة هذه المشاكل بطريقة متكاملة ومتناسكة وباشتراك كل مجموعات البلدان .

وانني لأشعر بالأسف لكون الدول الأعضاء قد عجزت ، حتى الآن ، عن التوصل إلى اتفاق يمكنها من بدء عملية المفاوضات العالمية ، التي اعتمدت الجمعية العامة مبدأها في عام ١٩٧٩ . وأمل بأخلاص أن يصبح بالإمكان قريباً التغلب ، بالقرارات السياسية اللازمة على الشكوك والريب التي مازالت موجودة في جهات متنوعة ، وكذلك على الفروق الموضوعية .

وفي الوقت نفسه ، فإن الاجتماع المقبل لبعض رؤساء الدول والحكومات من الشمال والجنوب ، الذي سيعقد في كانون ، قد يوفر زخماً سياسياً متجدداً لتحقيق التقاء في الأفكار يؤدي إلى مايلي من الانطلاق بعمليات متناسقة تمس جميع الدول الأعضاء .

وداخل اطار الأمم المتحدة ، وافق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في الشهر الماضي على برنامج عمل نيروبي لتشجيع تطوير واستخدام مصادر طاقة بديلة مختارة . وفي حين ان المشاكل التي يلاقيها المؤتمر تفيد في قياس مدى تعقد حالة الطاقة الذي تواجهه الأمم ، فإن برنامج العمل هو انجاز ملموس يمثل قاعدة لمجهود بناء وتعاوني في مجال ذي شأن يضم بعض مصادر الطاقة ذات الأهمية البالغة ، وخصوصاً في البلدان النامية . وليس برنامج العمل بحد ذاته هو دواء لجميع الأمراض ، بل انه بداية ، وسيتوقف تنفيذه الفعّال على التزام الحكومات المستمر وعلى جهود الدعم التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة . وفي آخر الأمر سيكون هناك حاجة إلى تركيز أوسع يضم ، في الوقت المناسب ، نظرة واقعية إلى مجالات وأنماط من مصادر الطاقة لم تجر تغطيتها بعد .

وقد لفت مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً ، الذي عقد في باريس في أوائل هذا الشهر ، الانتباه إلى سوء حالة البلدان التي مستوى المعيشة فيها في مرتبة غير مقبولة والتي تواجه مزيداً من التدهور إذا لم تتخذ اجراءات دولية خلال فترة قصيرة . وركز المؤتمر على الحاجة إلى تدابير خاصة ، بينها مساعدة هذه البلدان مساعدة تتسم بالتساهل ، في سياق الجهد الاجمالي المبذول من أجل التنمية .

هذه الاجتماعات توفر الفرص لكي تعالج ، على أعلى مستوى

الذين تأثروا بتدفق اللاجئين القادمين من كمبوتشيا ١٠٠ ٠٠٠ شخص ، أو أقل من ذلك بقليل ، يتلقون مساعدات من برنامج الأغذية العالمي ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة واللجنة الدولية للصليب الأحمر .

وشمة حالة لاجئين أخرى بالغة الخطورة تتمثل في تدفق أكثر من مليوني لاجيء قدموا من أفغانستان إلى باكستان وإيران . وتبذل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جميع الجهود الممكنة للمساعدة في التخفيف من محنة هؤلاء اللاجئين .

وقد أشرت في تقريرني السنوي الماضي إلى مشكلة الأمن ، التي تظهر أحيانا في حالات الطوارئ الانسانية . ومن دواعي الأسف أننا لم نجد حتى الآن أي حل مرض لهذه المشكلة التي تمس أحيانا فعالية الاغاثة والعمليات الانسانية . وليس هذا فحسب بل تهدد أيضا سلامة وأرواح الموظفين الدوليين والمحليين المشتركين في هذه العمليات .

ثامنا

وفي العالم المعاصر جعلت العلاقة المتبادلة بين حقوق الانسان ومساائل السلم والأمن تتبلور على نحو أشد تركيزا . ان مقاصد ومبادئ الميثاق متداخلة ومتراصة . وهكذا أصبح يتزايد اتضاح أن السلم والتنمية ضروريان من أجل التحقيق الكامل لحقوق الانسان . وفي الوقت نفسه ، ففي غياب الاحترام لحقوق الانسان يفقد السلم والتنمية الكثير من معانيها . ولذلك فمن الأمور الأساسية إيلاء أعلى أهمية لجهود الأمم المتحدة والدول الأعضاء بها من أجل تعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية ، فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ويمكن اعتبار الأنشطة الواسعة النطاق للأمم المتحدة أجزاء مكملة للجهود المبذولة لتعزيز حقوق الانسان وحمايتها . وفي آخر الأمر فإن ابتلاء ملايين البشر بالفقر والمرض وعدم الوفاء بحاجاتهم البشرية الأساسية يشكل أحد أوسع الانتهاكات لحقوق الانسان في عالم اليوم .

إن من واجب الأمم المتحدة معالجة كل أشكال انتهاكات حقوق الانسان التي تنزل بالبشر عمدا ، مثل الفصل العنصري ، والتمييز العنصري ، والاعتقالات السياسية ، والتعذيب ، والاعتقال والحجز التعسفيين ، والاختفاءات كرها أو على غير إرادة ، والرق والممارسات التي على شاكلته . ان هذه الانتهاكات وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان التي تمس أعدادا كبيرة من البشر هي مما لا يمكن التغاضي عنه أو

تسليمه على نحو مثير بالحقيقة القائلة بأن افريقيا التي يوجد بها الآن خمسة ملايين لاجيء تضم أكثر من نصف العدد الاجمالي للاجئين في العالم . وهذا العبء الهائل ، الذي يقع على عاتق البعض من أقل بلدان العالم نموا ، يتجاوز إلى حد بعيد موارد بلدان اللجوء التي فعلت رغم ذلك - وقشيا مع كرم الضيافة التقليدي - كل ما بوسعها لرعاية ضيوفها المنكوبين . وقد اشتركت تسع وتسعون حكومة في هذا المؤتمر ، الذي شهدته أيضا ممثلون لعدد كبير من المنظمات الحكومية الدولية . وقد أحرز المؤتمر نجاحا كبيرا في تركيز الاهتمام على محنة اللاجئين الافريقيين ، وفي حشد الدعم العملي لمعاونتهم ، وفي مساعدة بلدان اللجوء على تحمل العبء . فقد عقدت تبرعات بلغ مجموعها ٥٦٠ مليوناً من الدولارات . وهذه استجابة دولية رائعة جاءت في أوانها ، بل انها أيضا رسالة أمل مقنعة تلبية لصرخة يائسة تطلب العون .

وفي كمبوتشيا وتايلند - ونتيجة للتطورات الجارية في البلد الأول - واصلت المنظمات الدولية المعنية (مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي واللجنة الدولية للصليب الأحمر) تقديم المساعدات الانسانية في اطار عملية التنسيق التي تقوم بها الأمم المتحدة . ولقد تحققت حتى الآن الهدف الأساسي المتمثل في الحفاظ على الحياة في كمبوتشيا ، ولكن الاحتمالات فيما يتعلق بالجزء الباقي من عام ١٩٨١ تتوقف على النتيجة التي تنتهي إليها فترة الرياح الموسمية الحالية ، وهي على أحسن تقدير نتيجة غير مضمونة إلى حد بعيد . وعلى الحدود بين كمبوتشيا وتايلند ، تقوم مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وبرنامج الأغذية العالمي واللجنة الدولية للصليب الأحمر ، بمساعدة العديد من المؤسسات الخيرية ، بتقديم مواد الاعاشة الأساسية لنحو ٢٠٠ ٠٠٠ من الكمبوتشيين الذين يتجمعون في الوقت الحالي داخل المخيمات . وفي تلك المنطقة لا يوجد أمن بالمعنى المقبول عادة لهذه الكلمة ؛ فالجماعات السياسية العديدة تتصادم مع بعضها بقوة ، وهناك ضريبة مستمرة لذلك هي الموتى والجرحى .

ومن غير المحتمل إيجاد حل مرض لهذه الحالة المؤسفة ما لم يمكن التوصل إلى حل سياسي لما أصبح مشكلة دولية . وقد أحرزت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقدما في معالجة مشاكل اللاجئين في مراكز الانتظار؛ كما يسير العمل بشكل منتظم في برامج إعادة التوطين ، كذلك بدأ العمل باجراءات يمكن أن تدفع بعدد كبير من الكمبوتشيين الآخرين المقيمين في هذه المراكز حاليا إلى العودة الاختيارية إلى الوطن . وهناك من القرويين التايلنديين

ذلك الحين صعوبات كبيرة . وتتضمن هذه الحلول صيغة جديدة بشأن تعيين الحدود البحرية بين الدول ذات الخطوط الساحلية المتقابلة أو المتاخمة ، فضلا عن المقررات بشأن مواقع « السلطة الدولية المقبلة لقاع البحار » والمحكمة الدولية لقانون البحار . وإلى جانب ذلك قرر المؤتمر إضفاء الطابع الرسمي على نص مشروع الاتفاقية ووافق على جدول زمني لاعتماده .

ولست في حاجة إلى أن أؤكد من جديد الأثر الذي ستحدثه نتيجة هذا المؤتمر على تصور الحكومات لقدرة الأمم المتحدة على أن تخدم كأداة للتعامل على حلول للمشاكل العالمية بالتفاوض المتعدد الأطراف . كما لا أجد من الضروري أن أذكر من جديد أنه لا يوجد بديل أفضل من اتفاقية مقبولة بوجه عام تعالج فيها ككل جميع المسائل المتصلة بالحيز المحيطي . ولقد وافق المؤتمر على أن يعقد الدورة التي يتخذ فيها قراراته في خلال ربيع عام ١٩٨٢ ، وعلى أن يكون موعد توقيع البيان الختامي في كراكاس في أوائل الخريف القادم . وفي هذا الصدد أناشد الحكومات المعنية أن تبذل جهدا أخيرا مركزا لتسوية الخلافات المتبقية بما فيها الخلافات التي ظهرت مؤخرا .

عاشرا

لدى اعداد مقترحاتي المتعلقة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ كان اهتمامي الأول موجها إلى الحفاظ بأكبر قدر ممكن من الفعالية على مستوى البرامج الذي أقرته الدول الأعضاء ، مع ادراكي في الوقت نفسه لمناخ القيود الاقتصادية والمالية السائد على النطاق العالمي . وفي وقت بعيد يعود إلى الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة كررت تأكيد التزامي القديم بالعهد باتباع سياسة صارمة للحد من الميزانية . وقد أمكن نتيجة لمواصلة الجهود لتخفيض نمو الميزانية وفقا لهذه السياسة تقديم ميزانية ذات معدل نمو حقيقي يساوي صفرا . وأود أو أؤكد هنا أن هذه السياسة ، التي تنفذ أساسا عن طريق إعادة توزيع الموارد من الموظفين ، لن تؤدي بأي شكل إلى اضعاف أو بتر أو عاقبة البرامج الخاصة بدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية .

وقد أشرت في تقريرتي المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين إلى أهمية ترشيد الأنشطة الموضوعية التي تضطلع بها المنظمة لضمان أن يكون اتجاهها ومضمونها وأدائها مناسباً من حيث التوقيت وملائها للاحتياجات ذات الأولوية للدول الأعضاء . وأستطيع أن أذكر أن بعض التقدم قد أحرز الآن في تحقيق هذا الترشيح الذي يهدف إلى تحديد الأنشطة التي لا تكاد

غفرانه مهما تكن الظروف والمكان الذي تقع فيه ، وسوف تفشل الأمم المتحدة في مهمتها الأساسية إذا ثبت عجزها عن معالجة هذه الانتهاكات بطريقة مؤثرة .

لذلك فإنني أرحب بالنظر الآن من جانب لجنة حقوق الانسان ، فضلا عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ، في إيجاد طرق ووسائل للاستجابة العاجلة لحالات الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان . وقد اتخذت أشكال مختلفة من الاجراءات لمعالجة حالات معينة من هذا النوع ، بما في ذلك إجراء مناقشات عامة ، واتصالات مع الحكومات المعنية ، وتعيين مقررین خاصين أو مبعوثين أو ممثلين ، وتسمية أفرقة عاملة من الخبراء ، وإرسال النداءات . كما تم النظر في وضع إجراءات سرية لمعالجة بعض الحالات . وأمل أن تستمر هذه الجهود وتتدعم .

ولقد واصلت من جانبي العمل مع لجنة حقوق الانسان في جهودها لمعالجة حالات الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان ، وبناء على طلب اللجنة بدأت في مناسبات عديدة اتصالات مع الحكومات . كما انني أوصل ممارسة مساعي الحميدة لأسباب انسانية كلما ارتأيت أن جهودي ربما تكون ذات عون للضحايا المعنيين .

وفيا يتعلق بتحديد المعايير فإن العمل يجري حاليا في محاولات مختلفة مثل حظر التعذيب ، وضمان حقوق الطفل وحقوق الأقليات وحقوق العمال المغتربين وحقوق من هم بلا جنسية ، وكذا حماية المسجونين والمحتجزين والحريات الدينية . وانني أرحب بضرور التقدم المحرز في اعتماد إعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمة على أساس الدين أو المعتقد .

تاسعا

لقد افتتح مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار دورته العاشرة في آذار / مارس الماضي في ظل وفاة رئيسه هاميلتون شيرلي اميراسينغ السابقة لأوانها ، وهو المخطط للعملية التفاوضية الضخمة التي أدت إلى مشروع الاتفاقية الحالي .

ورغم التقدم الهام المحرز خلال الأعوام السبعة الماضية ، لم يتحقق الأمل في اختتام أعمال المؤتمر في خلال عام ١٩٨١ . وقد اضطرتت بعميق الأسف إلى الاعتراف بذلك الواقع في مناسبة افتتاح الدورة العاشرة .

بيد أن المؤتمر استطاع في دورته العاشرة المستأنفة أن يعثر على حلول أكثر قبولاً بوجه عام لبعض المشاكل التي ظلت تمثل حتى

السائدة في أي خدمة مدنية قومية ، بل تختلف عن الظروف التي كانت سائدة في السنوات الأولى من عمر المنظمة .

وإن التنوع في الأمانة العامة ذاته يولد حتماً شدائد وضغوطاً لا بد من التكيف معها إذا كان للمنظمة أن تعمل . وهذا تحدٍ لجميع المعنيين مهما تكن مصالحهم الخاصة . ونحن لا نستطيع أن نتجاهل هذا الواقع الواضح ، ولكن يجب علينا أن نحاول بدون توقف ، كما يطلب الميثاق ، التركيز على تعزيز كفاءة وأهلية ونزاهة الخدمة المدنية الدولية ، وأن نضمن الاحترام للطبيعة الدولية الخاصة لمسؤولياتها .

وفيما نحن نخبر ونحاول تدبير أمر مآزق الأمانة العامة الدولية ، نواجه تحديات دائمة من عدد من الجهات . فهناك من يصرون بحق على وجوب مراعاة نص الميثاق وروحه ، فيما يتعلق بالخدمة المدنية الدولية ، مراعاة دقيقة . وهناك الهيئات الحكومية الدولية التشريعية التابعة للمنظمة ، التي تبادر من وقت لآخر بمقترحات متنوعة لاصلاح هذه الخدمة أو تحسينها . وهذه المقترحات تشمل توجيهات محددة تتعلق بمسائل مثل التوزيع الجغرافي العادل . وتوزيع القوميات بطريقة أكثر توازناً في وحدات الأمانة العامة ، وتكافؤ الفرص بين الجنسين ، وإصلاح مختلف أوجه سياساتنا لشؤون الموظفين . وهناك أيضاً وجهة النظر البالغة الأهمية التي يبديها على الدوام موظفو الخدمة المدنية الدولية المتفانون الذين يقومون بتنفيذ المهام اليومية للمنظمة .

أما بالنسبة إلى التوجيهات الصادرة عن الهيئات الحكومية الدولية ، فإن الجهود يجري بذلها لاحداث الاصلاحات والتغييرات المطلوبة بأقصى ما يمكن من الفعالية والصلاحية العملية . ومع ذلك ، يجب ألا يغرب عن البال أن خطى الاصلاح والتغيير لا يتوقع في الظروف الراهنة أن تكون سريعة أو شاملة بما يتمشى مع الرغبات المثالية . وفي هذا الصدد ، أشعر أن من الحكمة أن نضع نصب أعيننا أن هناك مجالات معينة في الادارة يجب ، بحكم الضرورة ، أن يبقى فيها للأمين العام قدر مناسب من حرية التصرف والمسؤولية حتى ينهض بمهامه وفقاً للميثاق .

أما فيما يخص أعضاء الأمانة العامة ، فإنه لا شك في أن جمهور الموظفين يصاب بخيبة الأمل أحيانا نتيجة للشدائد والضغوط المذكورة أعلاه . وفيما نحن نسير في عملية التكيف المحتومة مع البيئة والظروف الدولية الجديدة ، فإن موظفين كثيرين قد يتساءلون عما إذا كانت الظروف تحمل أحيانا على الخروج عن المبادئ الواردة في الميثاق . وانتي أفهم تماما هذا القلق ، كما انتي

تكون أمامها فرصة لتقديم اسهام فعال إلى المجتمع الدولي ككل وإلى الدول الأعضاء فرادى ، والتركيز على الأنشطة التي يمكن أن تقدم ذلك الاسهام . وهذا السعي لتحقيق مزيد من الالتصاق بالأهداف ومن الفعالية ينبغي أن يتابع عن طريق تحديد أولويات واضحة فيما بين برامج الأمم المتحدة ، واتباع نهج جديدة في وضع الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ ، وعمل مزيد من التطوير لاجراءات تقييم البرامج .

إن المنظمة تتبع منذ بضع سنوات نظاماً لتحديد الأولويات فيما بين برامجها ولكن عدداً من الصعوبات التقنية عرقل هذا النظام . ولقد اقترحت إعادة تشكيل هذه الاجراءات بطريقة من شأنها أن تؤدي إلى ادخال نظام جديد لتحديد الأولويات على أن يتم ذلك على مراحل على مدى السنوات القليلة القادمة . والغرض هو ضمان حصول البرامج ذات الأولوية العليا على موارد مناسبة سواء عن طريق اعتيادات جديدة تقرها الجمعية العامة أو عن طريق نقل موارد من الأنشطة ذات الأولوية الأدنى . وسيطبق نظام تحديد الأولويات هذا على جميع الأنشطة التي تشملها الميزانية العادية ، باستثناء الأنشطة المضطلع بها عملاً بمقررات مجلس الأمن المتعلقة بصيانة السلم والأمن الدوليين .

إن حجم منظمتنا وتعقدها النسبي يجب أن يؤخذ في الحسبان ، وقد أصبح من الضروري اضافة طابع اللامركزية على كثير من الأنشطة المالية . ولقد أعربت الدول الأعضاء ، في السنوات الأخيرة ، عن اهتمامها بالأداء الذي يؤدي اضافة طابع اللامركزية هذا بأية حال إلى الاقلال من الدور الذي تقوم به الخدمات المركزية للمالية والبرمجة . واستجابة لهذا الاهتمام يجري المزيد من إعادة النظر في سياسات المنظمة المتعلقة بتخطيط البرامج ، وسياساتها المالية . ويعطى اهتمام خاص إلى إدارة الميزانية البرنامجية ومراقبتها ، وتنظيم الموارد النقدية للمنظمة ، وقبول وتنظيم الموارد الخارجة عن الميزانية .

حادى عشر

إن ضمان حيوية الخدمة المدنية الدولية وصلاحيتها للبقاء هو مهمة مستمرة ومعقدة . وإن المصاعب التي تكتنف صون مبادئ وأهداف الميثاق المتعلقة بمفهوم الخدمة المدنية الدولية المستقلة هي مسألة محل قلق مشروع لدى الدول الأعضاء ، على اختلاف وجهات نظرها ، ولدى الادارة والموظفين . واعتقد أن هناك الآن وعياً أكبر عند جميع الأطراف بتعقد السير اليومي لأعمال أمانة دولية يتوجب عليها العمل في ظل ظروف تختلف عن الظروف

تعرض منظومة سياسية متنامية ، وتجريبية إلى حد ما ، كالأمم المتحدة للتعليق والنقد المستمرين . وبما أن المنظمة ملك لجميع شعوب العالم ، ينبغي أن تأتي التعليقات والانتقادات من جماهير عريضة ومتباينة قدر الامكان .

وما يشغلني أكثر من ذلك إلى حد بعيد هو نقطة انطلاق وسياق معظم النقد الموجه إلى أنشطة الأمم المتحدة . فقد أثبتت تجربتنا في هذا القرن ، دون أدنى شك ، وجوب إيجاد منظمة عالمية ، دون ابطاء وبأوسع قدر ممكن من المشاركة ، لتمكيننا لا من معالجة صيانة السلم والأمن الدوليين على نحو فعال وحسب ، وإنما أيضا من اضعاف النظام على عدة جوانب أخرى من جوانب النشاط الانساني هي الآن ، بسبب الثورة التكنولوجية ، متشابكة بشكل وثيق وحيوي . وبعبارة أخرى فالتعايش في عالم واحد ، رضينا بذلك أم لم نرض ، وعلينا أن نوجد مؤسسات قادرة على تنظيم هذا العالم وتوجيهه . وأي نقد يبدأ من هذا المنطلق مقبول على الرحب والسعة وبناء ، مهما كان لاذعا في بعض الأحيان ؛ وان كنت أرى أن من المهم الاعتراف بأن الأمم المتحدة ليست حكومة فوق قومية وإنما هي منظمة تضم دولا ذات سيادة أما النوع الآخر من النقد ، الذي ينطلق من افتراض أن المنظمات الدولية والتعاون الدولي أمور غير ضرورية وغير مرغوب فيها وغير واقعية ، فيصدمني لأنه ينم في أحسن الأحوال عن قلة البصيرة بينما ينطوي في أسوأ الأحوال على خطورة للمستقبل .

ولا يمكنني أن أدعي أننا قد وفقنا كثيرا حتى الآن في شرح طبيعة الأمم المتحدة ، ومشاكلها وضرورتها الأساسية ، للجمهور على نطاق عالمي . فعالبا ما يبدو أن الناس يعتقدون أن المنظمة لا تهمهم حقا أو أنها حتى تهدد مصالحهم الخاصة . فمع ابتعادنا شيئا فشيئا عن الحرب العالمية الثانية يبدو أن عددا متزايدا من الناس لا يدرك أن عواصف مدمرة قد تخيم فجأة على سماء زمن السلم الهادئة نوعا ما . وما أنفك أبدا أعجب لرباطة الجأش التي يبدو أن أناسا كثيرين يتقبلون بها ما تعنيه الأسلحة النووية وتطورها المطرد الذي لا يتصوره العقل . ويشهد المرء الآن ، في ذهول المناقشات العامة الهادئة والتي تكاد تكون أكاديمية حول نمو الترسانة الجديدة الضخمة من أسلحة الحرب المتطورة واستخدام هذه الترسانة الممكن ، وكأن منظومة الدمار بأكملها مأمونة تماما لأن المقصود بها هو الردع ولذا فهي لن تستخدم في الواقع أبدا . على أن أمثلة الأسلحة التي تبقى مخزونة باستمرار بعد استحداثها قليلة جدا في التاريخ .

من جهتي عازم على التمسك دائما بمبادئ الميثاق . إلا أنه يجب علينا أيضا أن نأخذ الواقع في الحسبان . فالدول الأعضاء يتزايد قلقها إزاء التكاليف المرتفعة للمنظمات الدولية ، التي تشكل تكاليف الموظفين الجزء الأكبر منها . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن أولئك الذين يتحملون الجزء الأكبر من هذه التكاليف يتوقعون أن تنعكس حصتهم من العبء المالي انعكاسا كافيا في تكوين الأمانة العامة . ومن الواضح أن هذه النهج يكون لها أحيانا أثر على فرص التطوير الوظيفي وعلى سياسات التوظيف ، وهي لذلك مصدر قلق للموظفين الدوليين . ومن جهة أخرى ، يجب إيلاء الاعتبار الواجب لأهمية تعيين الموظفين على أوسع أساس جغرافي ممكن . ومن المهم في هذه الظروف ضمان حفظ مصالح الموظفين المدنيين الدوليين وفي الوقت نفسه إدراك قلق الدول الأعضاء .

إن أمن موظفي الخدمة المدنية الدولية يثير قلقا متزايدا لدى الموظفين ، وينبغي أيضا أن يكون مثار قلق كبير لجميع الدول الأعضاء . ويحق للأمانة العامة أن تشعر بالقلق لأن الالتزامات التي أضطلع بها بموجب الميثاق والاتفاقيات ذات الصلة بشأن حرمة الخدمة المدنية الدولية لا يوفي بها على الوجه الأكمل . وأحث بقوة جميع الحكومات على الحفاظ على هذه الالتزامات فيما يتعلق بالخدمة المدنية الدولية وعلى القيام ، إذا نشأت أية مشاكل ، بمناقشتها بصراحة تامة مع الأمين العام والادارة .

إن سلامة الخدمة المدنية الدولية وقدرتها على البقاء تتوقفان قبل كل شيء على نوعية موظفيها . وهذا هو السبب الذي يجعلنا أنا والرؤساء التنفيذيين لمختلف وكالات وبرامج الأمم المتحدة نواصل بذل كل الجهود الممكنة لضمان توظيف رجال ونساء تتوافر فيهم المعايير التي حددها الميثاق . ونحن نمر في الوقت الحاضر ، إلى حد ما ، بما يمكن أن يسمى أزمة جيل . فبعد مضي أكثر من ثلاثة عقود نجد أن أولئك الذين انضموا إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة في البداية قد تركوا الخدمة أوهم بصدد تركها . وقد قدم هؤلاء الرجال والنساء المتفانون مساهمة فذة وكانوا دعامة الخدمة المدنية الدولية كما نعرفها اليوم . وروح اخلاصهم وخدمتهم تنقل الآن إلى الجيل الجديد من الموظفين ، الذي سيقدم ، بلا ريب ، مساهمته في تطوير مؤسسة دولية سوف يتوقف عليها الكثير في المستقبل .

ثاني عشر

وبما أن مساندة الجمهور وتفهمه لا غنى عنها لفعالية منظمنا وتطويرها ، فإن مشاكل الاعلام موضوع اهتمام دائم - وأحيانا يومي - من الأمين العام . فمن الطبيعي والمستحسن أن

ثالث عشر

قدمت في مطلع هذا التقرير تقييما للعام الماضي يجيم عليه شيء من القنامة . بيد أنني لا أعتقد في وجود سبب أساسي يدعونا إلى اليأس . فنحن نواجه مشاكل جسيمة ، بعضها نتاج عبقرتنا . ولكن لدينا كذلك قدرات عظيمة وامكانيات كبيرة إذا كنا على استعداد للعمل معا للافادة منها .

إنني أو من إيماننا قويا بأن اتباع نهج أكثر إيجابية إزاء العديد من مشاكلنا سيسهم مساهمة كبيرة في التغلب على ما يبدو الآن مأزق أو عقبات كأداء . ويجب أن يرتبط هذا النهج الايجابي ، في المقام الأول ، بالأمال المتعلقة بالمستقبل لا بالمظالم المتعلقة بالماضي .

فمن الطبيعي جدا أن تولد التغيرات التاريخية العظيمة التي حدثت في العقود الأخيرة تعارضات خطيرة في المصالح بين الأمم ، تزيدها سوءا على سوء في بعض الأحيان تصورات الماضي المتضاربة ورؤى المستقبل غير المتطابقة . وهذه التعارضات حقيقية وكثيرا ما تكون نابعة من حركة العوامل المتأصلة في ديناميات العالم المعاصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وقد كانت التوترات الناجمة عن مثل هذه الحالات في الأحقاب السابقة تؤدي حتما تقريبا إلى العداوة وربما إلى الحرب . وخطر حدوث هذا مرة أخرى لا يزال ماثلا أمام ناظرينا إلى حد بعيد ، بل أن مخاطر حدوث مجابهة أصبحت في الواقع أعظم كثيرا بسبب استحداث وسائل دمار أشد تعقيدا باستمرار . والشئ الذي يختلف فيه الحاضر عن الماضي هو بالتحديد أن لدينا الآن في الأمم المتحدة أداة لمعالجة هذه الضغوط بأسلوب عقلائي . بيد أن هذه الأداة لا تكون فعالة إلا بقدر ما نجعلها نحن كذلك . فإذا أحسن استخدامها ينبغي أن تمكننا من الاستعاضة بالنظر في المشاكل الخطيرة بأسلوب سلمي متمدن عن المجابهة العدائية واللجوء إلى العنف بكل ما ينطويان عليه من أخطار مروعة .

ومن العبث الادعاء بأن الحكومات قد تعلمت في جميع الحالات أن تفيد فائدة كاملة من الأمم المتحدة كأداة موضوعة تحت تصرف المجتمع الدولي للمساعدة على حل بعض مشاكله المستعصية أو للسيطرة عليها على الأقل . فذلك يتطلب استخداما ثابتا للإرادة السياسية ، فضلا عن اتباع نهج إيجابي إزاء المشاكل المعنية . ويصدق هذا بوجه خاص على تحديات عصرنا الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة ، ولاسيما على ما يشار إليه الآن بعبارة « سلسلة مشاكل الشمال - الجنوب » .

إن الناس بحاجة إلى تذكيرهم دائما بأنه إذا أحسن استخدام وتطوير أدوات السلم التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية ولقيت ترحيبا عالميا فسيكون ثمة بديل لهذا الكابوس . ولا سبيل إلى انكار أن هذا البديل سيتطلب ، لاسيما في المراحل الأولى ، قدرا كبيرا من الشجاعة والبصيرة والثقة بالنفس ، ولكن الخطة بحذافيرها موجودة في الميثاق .

إن التحديات الاقتصادية والاجتماعية في عصرنا هذا تفرض نفسها علينا ، بقوة متساوية تقريبا ولكن بطرق مختلفة . وهنا أيضا فملك خيارا - فاما أن نقبل ما هو قائم حاليا من أوضاع غير مأمونة ومظالم وما يعنيه قطاع كبير من البشرية من فاقة وبؤس ، بكل ما يمثله ذلك من خطر على الاستقرار العالمي ، واما أن ندأب على ابتكار النظام الأفضل الذي نعلم أن ابتكاره ممكن . وسيطلب البديل الثاني ، أيضا ، شجاعة وبصيرة وقدرا عظيما من العمل الشاق ، فضلا عن التأييد الشعبي في كل مرحلة من المراحل . ولكن هل يمكن لأي شخص عاقل أن يشك جديا في الاختيار؟

إن هذه الخيارات الأساسية هي الاطار الذي يجب أن نحاول فيه كسب تأييد الجمهور وتفهمه لهذه المنظمة التي تتسم بقدر من التعقيد . وعندئذ سينظر إلى الأنشطة اليومية التي تقوم بها الأمم المتحدة ، وإلى ما تواجهه من صعوبات ، وما يعتورها من مواطن ضعف ، فضلا عما حققته من منجزات ، بمنظور أكثر واقعية . فليس من الواقعي توقع استحسان وحماس عالميين لجميع الأعمال التي تقوم بها منظمة متعددة الجوانب معقدة كالأمم المتحدة . ولكن ينبغي أن يكون في حيز الامكان كسب تفهم متزايد لمكانها في العالم ولقاصدها الحيوية .

وفي هذه الأيام التي أصبحت فيها الاتصالات ووسائط الاعلام ، أكثر من أي وقت مضى ، تشكل جزءا متما من الحياة والسلطة السياسيتين ، يتعين علينا أن نتعلم استخدام أساليب جديدة ، لا لنكسب إلى جانبنا جمهورا عازفا عنا بل لنعطي ذلك الجمهور أساسا جادا ومستنيرا يستطيع عليه أن يقيم حكمه وأن يتصرف وفقا لمصالحه الحقيقية . وقد أصبحت هذه المصالح الآن ، سواء كان ذلك خيرا أم شرا ، مرتبطة ارتباطا وثيقا بمصالح جميع شعوب العالم الأخرى .

ويحدوني أمل كبير في أن تبذل الدول الأعضاء كل جهد ممكن لمساعدتنا في الأمانة العامة على جعل منظمنا مفهومة بصورة أفضل ، لا من خلال اشتراكها في الجمعية العامة أو في لجنة الاعلام فحسب بل أيضا في الحياة السياسية اليومية لبلدانها .

دون أن يفقد أحد ماء وجهه لأنها منظمة ملك لجميع أعضائها .
واني أحث على استخدام وسائلها استخداما أكثر كثافة وقميا مع
المبادئ المبينة في الميثاق لحل مشاكل عصرنا الكبيرة المزمته .

وكما يعلم كل انسان يعمل في الأمم المتحدة ، ثمة طرق
مختصرة قليلة ، إن وجدت ، إلى عالم أكثر عدلا وأفضل تنظيما وأوفر
سلما . بيد اني أعتقد أن الطريق التي اختطها الميثاق قبل ست
وثلاثين سنة لاتزال الطريق الفضلى لعالم مكون من دول ذات
سيادة ، وهو واقع زمننا هذا . فالبدائل الممكنة لا تحتل في الواقع
نظرا جادا . وفي نواح عديدة سرنا على هذا الدرب شوطا أبعد مما
ننحو إلى الاعتقاد ، خاصة في لحظات القلق أو الشعور بالاحباط .

انني أمل في عامنا المقبل أن نشهد ، وأن نشترك في ، خطوات
جديدة إلى الأمام فيما يتعلق بقضايا معينة وصوب الهدف العام
التمثل في قيام مجتمع دولي أكثر سلما وانصافا . وأمل أيضا أن
يكون عام جهود ونتائج على الصعيد الدولي ، وان تستخدم الأمم
المتحدة ، خلال الأشهر القادمة ، بطرق بناءة ، في تعزيز السلم
وحل المشاكل .

إن تحقيق ذلك سيتطلب تفهما وحذقا سياسيا من الدرجة
الأولى . وسيتطلب أيضا ادراك انه ولئن كان يتعين على الانسانية
أن تجد القدرة والارادة لمعالجة صعوباتها ، فليس لديها بديل
حقيقي من أجل البقاء .



كورت فالدهايم
الأمين العام

إن اتخاذ موقف جديد واتباع نهج أكثر إيجابية فيما يتعلق
بالمسائل السياسية الكبيرة التي نواجهها قد يؤدي كذلك إلى
مكاسب غير متوقعة . فمع أن المشاكل صعبة ، يمكن التحرك صوب
حلول يولى فيها الاعتبار الواجب لمصالح وأمانى جميع الأطراف
المعنية . فنحن نعلم ، على سبيل المثال ، أن مشاكل الشرق
الأوسط تزداد عمقا وتعقيدا من كل ناحية بفعل أحداث الماضي
وذكريات تلك الأحداث . بيد أن تلك المنطقة ، بما فيها من وفرة في
الموارد البشرية وغير البشرية ، إذا نظر إليها في اطار المستقبل ،
ينبغي أن تكون جزءا من العالم يشع أملا وينال حظوة على نحو
خاص . وبالمثل ، تستطيع ناميبيا مستقلة ، إذا تسنى التغلب على
حالة الجمود الحالية والسماح لحدة المرارة والعنف بأن تخف ، أن
تصبح الحفاز لادخال تحسين جذري على العلاقات في منطقة
الجنوب الافريقي برمته ، وهي منطقة أخرى تبشر بأمال عراض
وامكانيات كبيرة . وتنطبق هذه الاعتبارات نفسها على مناطق
أخرى تحفل بالمشاكل ورد ذكرها في هذا التقرير .

ولا حاجة بي إلى أن أضيف أن اتباع نهج إيجابي إزاء
العلاقات بين الدول الكبرى قد يكون فيه أعظم الخير للجميع .

واني أعلم أن النصح بهذا الموقف أيسر من اتخاذه ، وان جميع
الحكومات تقريبا تواجه مصاعب ، كثيرا ما تكون شديدة غاية
الشدة ، في اختيار الطريق الأقصر والأكثر عقلانية إلى الحلول .
غير اني أزداد اقتناعا بضالة الفائدة التي يجنيها أي طرف في
المدى البعيد من اطالة أمد أية مشكلة وبفداحة الخسارة المتولدة
عن ذلك ، لا لأولئك المعنيين مباشرة فحسب بل أيضا للمجتمع
الدولي ككل في أحيان كثيرة .

ومن الفوائد العظيمة التي تجنى من الأمم المتحدة ان
مساعدتها وخدماتها بوصفها وسيطا يمكن أن يقبلها جميع المعنيين

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الأمم المتحدة - قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何获取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
